

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية  
ومؤسسات النقد العربية

## أثر التركيز في القطاع المصرفي على الاستقرار المالي (تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)

فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND



الجامعة العربية  
العربية

رقم  
156  
2020

أمانة

مجلس محافظتي المصارف المركزية

ومؤسسات النقد العربية

أثر التركيز في القطاع المصرفي على الاستقرار المالي  
(تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي

2020

## تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي  
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

4	تمهيد
6	أولاً: أهمية الدراسة وأهدافها
7	ثانياً: العوامل المؤثرة على العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي
9	ثالثاً: دراسات وتجارب دولية حول العلاقة بين التركيز المصرفي والاستقرار المالي
13	رابعاً: تجربة المملكة الأردنية الهاشمية/ مستوى التركيز لدى القطاع المصرفي وأثره على الاستقرار المالي/ التنافسية لدى البنوك الأردنية وأثرها على الاستقرار المالي المحلي
16	خامساً: منهجية الدراسة
21	سادساً: الاستنتاجات والتوصيات
23	قائمة المصادر والمراجع

## مقدمة<sup>1</sup>

يعمل نظام البنوك على حشد مدخرات المجتمع وتوظيفها، حيث تتركز مدخرات المجتمع المالية في الودائع لدى الجهاز المصرفي، الذي يعمل على توجيهها إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، على نحو يعزز من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. كما أن قضايا التنمية وتوفير الائتمان والاستقرار المالي ازدادت أهميتها، وأصبحت من ضمن الأولويات خاصة في الاقتصادات الناشئة، بسبب الدور الذي تلعبه البنوك في اقتصاداتها، خصوصاً في الدول التي لا يزال يسيطر فيها النموذج المستند على البنوك بدرجة أكبر من النموذج المستند على أسواق المال. فوجود البنوك كوسيط مالي منفرد، أتاح لها السيطرة على سوق التمويل.

إن العلاقة بين مستوى التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي لا تزال غامضة، بالرغم من صدور مجموعة متزايدة من البحوث بهذا الموضوع، حيث هيمن نموذجان متنافسان على هذا الجدل النظري. فمن ناحية، تفترض وجهة نظر "التركز /الاستقرار) (Concentration-Stability)" أن مستوى التركيز المرتفع يعزز استقرار النظام المصرفي. من ناحية أخرى، تؤكد فرضية "التركز/الضعف) (Concentration-Fragility) " على أن مستوى التركيز المرتفع يزعزع استقرار النظام المصرفي ويجعله أكثر عرضة للمخاطر.

يفترض أنصار ما يسمى "نظرية التركيز /الاستقرار"، أن تأثير تركيز القطاع المصرفي على الاستقرار المالي يعتمد على العديد من المتغيرات، التي قد

<sup>1</sup> تشكر أمانة فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، البنك المركزي الأردني على إعداد مسودة هذه الورقة.

(تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)

تعمل في اتجاهات متعاكسة، مما يجعل حجمها وتأثيرها المطلق غامضاً. تشير وجهة النظر إلى أن التركيز قد يؤدي إلى تعزيز قوة السوق وأرباح أكبر. حيث إن ارتفاع هوامش أرباح البنوك يعزز قيمة البنوك، بالتالي يقلل من الحوافز للمخاطرة ويجعل النظام المصرفي في نهاية المطاف أقل عرضة للأزمات<sup>2</sup>، كما أن تأثير التركيز على الاستقرار المالي له علاقة بسهولة الرقابة على القطاع المصرفي. فإذا كان النظام المصرفي الأكثر تركيزاً ينطوي على عدد أقل من البنوك الكبيرة، فقد يؤدي ذلك إلى تقليل العبء الإشرافي، بالتالي تعزيز استقرار النظام المصرفي بشكل عام.

من جهة أخرى، يقر أنصار ما يسمى "نظرية التركيز/الضعف"، أن الأسواق ذات التركيز العالي تؤدي إلى زيادة القوة السوقية المصرفية وزيادة الأرباح. ومع ذلك، فإن قوة السوق الأعلى تسمح للبنوك بفرض أسعار فائدة أعلى على المقترضين، وهو ما يزيد بدوره من مستوى المخاطر على المقترضين، ويؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

إن التعارض بين نتائج الدراسات التي تناولت موضوع التركيز وأثره على الاستقرار المالي يستدعي المزيد من الدراسات والتحليل، خاصة في الاقتصادات الناشئة التي قد تختلف في تأثير صناعتها المصرفية بقوة السوق مقارنةً مع الدول المتقدمة.

<sup>2</sup> Boot and Greenbaum, 1993; Besanko and Takor, 1993; Hellman et al., 2000; Allen and Gale, 2000; Matutes and Vives, 2000.

## أولاً: أهمية الدراسة وأهدافها

شهد النشاط المصرفي الدولي تغييرات جذرية من حيث عدد البنوك وهيكلها وحالتها واللوائح التنظيمية التي تحكمها في بيئة تنافسية متغيرة. كما بدأ البعض بتسليط الضوء على أهمية خلق بنوك أقوى لديها أنظمة مالية أكثر استقراراً. نتيجة لذلك، ظهرت حركة واسعة من عمليات الاندماج والاستحواذ حول العالم، أدت إلى إنخفاض عدد البنوك، لكن في المقابل إزداد حجمها. إلا أن الأزمة المالية العالمية (2008) قد أعادت اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات، بدراسة العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي، لأن التركيز قد يلعب دوراً مهماً في الإعداد لأزمة مالية، خصوصاً عندما يميل للإرتفاع مما يثير المخاوف على الاستقرار المالي. فدراسة العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي واستقرار النظام المالي تساعد في إعداد سياسات فعالة للتعامل مع ضعف الاستقرار المالي، وتهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على علاقة التركيز في القطاع المصرفي وأثره على الاستقرار المالي.

في هذا السياق، تختبر هذه الدراسة الفرضيات التالية:

1. فرضية (التركز /الاستقرار) (Concentration-Stability):  
تقترح هذه الفرضية، أن التركيز الكبير في القطاع المصرفي مع عدد قليل من البنوك الكبيرة، يؤدي إلى تعزيز الاستقرار المالي وجعله أقل عرضه لحدوث أزمات مالية، مقارنة بقطاع مصرفي مع عدد كبير من البنوك الصغيرة ومستويات أقل من التركيز، حيث أن البنوك الكبيرة لديها تنوع كبير في استثماراتها، مما يزيد من قدرتها على

تحمل الصدمات المالية والاقتصادية بسبب أرباحها العالية، إضافة إلى عدم رغبتها بتحمل مخاطر مرتفعة في سعيها لتحقيق أرباح.

## 2. فرضية (التركز/الضعف) (Concentration-Fragility):

تقترح هذه الفرضية بأن القطاع المصرفي مع عدد قليل من البنوك الكبيرة، ومستويات أعلى من التركيز، ومستويات أقل من المنافسة، يكون أقل استقراراً وأكثر ميلاً لحدوث أزمات مالية.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن هنالك عدد من الباحثين الذين وضعوا فرضية إضافية، تقترح عدم وجود علاقة بين التركيز والاستقرار، حيث أن العلاقة بين التركيز والاستقرار معقدة، وليس من السهل تحديد وجود علاقة سلبية أو إيجابية بين الاثنين، إذ أن تحليل العلاقة يتأثر بعوامل أخرى عديدة، تتعلق بالاقتصاد الكلي والإطار التنظيمي والمؤسسي في الدولة، بالإضافة إلى فرضيات البحث والبيانات المستخدمة فيه.

## ثانياً: العوامل المؤثرة على العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي

من الناحية النظرية، إن أثر التركيز في القطاع المصرفي على الإستقرار المالي، يعتمد على العديد من المتغيرات التي قد تعمل في اتجاهين متعاكسين، مما يجعل أثرها غير واضح. يختلف أثر المتغيرات على الاستقرار المالي باختلاف مستوى التركيز وصافي الأثر للمتغيرات المعنية كالتالي:



(تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)

● **الربحية:** التركيز في القطاع المصرفي يؤدي إلى أرباح سوقية أكبر للبنوك الكبيرة، مما يعزز قيمة البنوك ويجعل النظام المصرفي أكثر استقراراً وأقل عرضه للأزمات، وهذا يؤيد فرضية التركيز/الإستقرار (Concentration-Stability).

● **كلفة الائتمان:** يُعتقد بأن التركيز يؤدي إلى امتلاك البنوك الكبيرة قوة السوق، التي تسمح لهذه البنوك بفرض أسعار فائدة أعلى على المقترضين. هذا بدوره يزيد من المخاطر التي يتحملها المقترضون، وبالتالي جعل النظام المالي أقل استقراراً، وأكثر عرضة لحدوث أزمة مالية، بما يؤيد فرضية التركيز/الضعف (Concentration-Fragility).

● **التنوع:** إن علاقة هذا المتغير مع الإستقرار المالي غير واضحة، فمن جهة، تركيز القطاع المصرفي يعني وجود بنوك أكبر ذات محافظ استثمارية أكثر تنوعاً، تؤدي إلى وفورات في الحجم، وبالتالي زيادة الإستقرار المالي، بما يؤيد فرضية التركيز/الإستقرار (Concentration-Stability). من جهة أخرى، إن البنوك الأكبر عادةً ما تُقبل أكثر على تحمل المخاطر، مما قد يؤدي إلى زيادة هشاشة القطاع المصرفي، كما أن زيادة حجم البنك قد يؤدي إلى زيادة صعوبة الإشراف والرقابة عليه، إضافة إلى إرتفاع مخاطر العدوى، بشكل يؤثر على القطاع المصرفي في حال سيطرة عدد قليل من البنوك الكبيرة على السوق، مما يؤدي إلى مزيد من عدم الإستقرار المالي، وهذه العوامل تؤيد فرضية التركيز/الضعف (Concentration-Fragility).

(تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)

- سهولة الرصد أو المراقبة: علاقة هذا المتغير مع الاستقرار المالي غير واضحة أيضاً. فإذا كان النظام المصرفي أكثر تركيزاً لإحتوائه على عدد قليل من البنوك الكبيرة، فإن هذا من شأنه أن يقلل من العبء الإشرافي، ويسهل عملية رصد ومراقبة عدد قليل من البنوك، بالتالي تعزيز الاستقرار المالي وهذا يؤيد الفرضية الأولى (Concentration-Stability)، إلا أنه في الجهة المقابلة، حجم البنك الكبير والمعقد، يزيد من صعوبة مراقبته. بالتالي زيادة هشاشة القطاع المصرفي، بما يؤيد الفرضية الثانية (Concentration-Fragility).

ثالثاً: دراسات وتجارب دولية حول العلاقة بين التركيز المصرفي والإستقرار المالي

خلصت دراسة صادرة عن البنك الدولي في (أكتوبر 2018) بعنوان "Concentration in Banking Sector and Financial Stability"، إلى أن حجم وتأثير المتغيرات على الإستقرار المالي يعتمد على مستوى التركيز. ففي الأنظمة المالية التي يكون فيها مستوى التركيز مرتفعاً، فإن زيادة التركيز ستجعل القطاع المصرفي أكثر ضعفاً وهشاشة (علاقة عكسية مع الاستقرار المالي)، أما الأنظمة المصرفية التي يكون فيها مستوى التركيز منخفضاً، فإن الزيادة في التركيز ستعزز من الاستقرار المالي (علاقة طردية). أما في الأنظمة المصرفية التي يكون فيها مستوى التركيز متوسطاً، فإن التركيز ليس له أثر هام على الاستقرار المالي، حيث تلغي المتغيرات المتعكسة أثر بعضها، وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن الأنظمة المصرفية التي يكون فيها مستوى التركيز متوسط هي الأفضل.

من جانب آخر، بحثت دراسة أخرى بعنوان ( Bank concentration, country income and financial development in SADC ) تأثير تركيز البنوك على القروض المتعثرة لعشر دول في وسط وشرق أوروبا، حيث تم اختبار التأثير قصير المدى لتركز البنوك باستخدام طريقة (Generalized method of moments) والأساليب المتغيرة للأدوات (Instrumental variable approaches). تم اختبار التأثير على المدى الطويل باستخدام طريقة (Fully Modified Ordinary Least Square). يظهر التحليل التجريبي أن مستوى التركيز هو عامل غير مؤثر على القروض المتعثرة، سواءً على المدى القصير أو على المدى الطويل لمجموعة بيانات مجمعة (Panel Data). من ناحية أخرى، تكشف النتائج أن تركيز البنوك يقلل من القروض المتعثرة في إستونيا ولاتفيا وسلوفاكيا، ويزيد من القروض المتعثرة في بلغاريا وكرواتيا وليتوانيا وبولندا وسلوفينيا، على المدى الطويل. وفقاً لهذه الأدلة، فإن مستوى التركيز لا يقلل من مخاطر الائتمان لجميع دول وسط وشرق أوروبا. لذلك، قد لا يؤثر التركيز على الاستقرار المالي في دول وسط وشرق أوروبا. نتيجة لذلك، فإن العلاقة غامضة بين تركيز البنوك ونسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض، فيما يتعلق ببلدان وسط وشرق أوروبا.

في السياق نفسه، لا يوجد العديد من الدراسات التجريبية حول علاقة التركيز في القطاع المصرفي بالاستقرار المالي في الأسواق الناشئة، بينما تناولت العديد من الدراسات التجريبية العلاقة بين التركيز والاستقرار المالي في الدول المتقدمة، الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من الدراسات حول علاقة التركيز بالاستقرار المالي في الأسواق الناشئة.

(تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)

تعتبر دراسة (Heggsted and Mingo, 1976) من أوائل الدراسات التي تناولت موضوع التركيز في القطاع المصرفي، والتي تبحث في أثر قوة السوق على المنافسة السعرية وغير السعرية في أسواق البنوك التجارية الأمريكية، تتناقش الدراسة فرضية أساسية، مضمونها أن قوة السوق الناتجة عن التركيز تؤثر في رغبة البنك في المنافسة، بحيث كلما ارتفعت درجة الاحتكار في السوق ارتفعت معها أسعار البنك وتدنت خدماته. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين تركيز السوق وأسعار الفوائد وتدني الخدمات.

(تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)

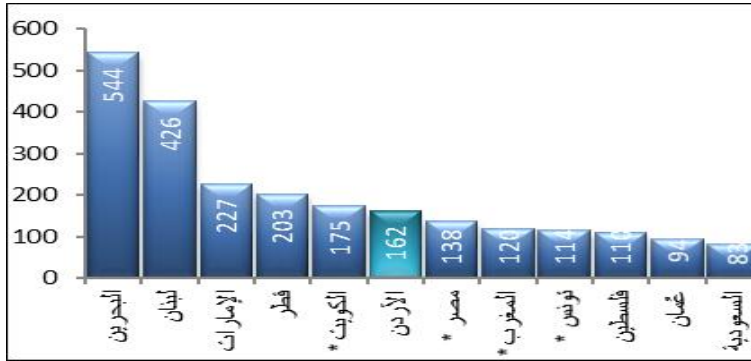
الجدول التالي يبين أهم الدراسات التي تناولت العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي لدى عدد من الدول:

الدراسات التي تدعم فرضية التركيز يعزز الاستقرار المالي	
الباحث	نطاق البحث
Keeley (1990)	العلاقة بين المنافسة والاستقرار البنكي لـ150 من أكبر البنوك في الولايات المتحدة للفترة 1970-1986
(Allen and Gale, 2000, 2004).	العلاقة بين المنافسة والاستقرار البنكي (نموذج نظري)
Fungáčová et al., (2010)	تحليل مستوى المنافسة في قطاع البنوك في روسيا للفترة 2001-2007
Deltuvaitė (2010)	العلاقة بين التركيز والاستقرار للبنوك الليتوانية للفترة من 1987-2007
Jimenez et al., (2010)	العلاقة بين المنافسة والمخاطر البنكية للبنوك الإسبانية للفترة 1988-2003
Beck et al., 2004.2005.2010	دراسة أثر التركيز على الاستقرار المالي باستخدام بيانات 69 دولة للفترة 1980-1997
الدراسات التي تدعم فرضية التركيز يضعف الاستقرار المالي	
Claessens and Laeven (2004)	تم اختبار القدرة التنافسية لبيانات عدد من البنوك في 50 دولة للفترة من 1994-2001
Boyd et al., (2006)	تمت الدراسة على حوالي (2.500) بنك في الولايات المتحدة في 2003 و 134 بنك في دول غير صناعية للفترة 1993-2004
Uhde and Heimeshoff (2009)	أثر التركيز على الاستقرار المالي لدول الاتحاد الأوروبي للفترة من 1997-2005
الدراسات التي تدعم فرضية عدم وجود علاقة بين التركيز والاستقرار	
Boyd & Runkle, 1993	
Demirgüç-Kunt & Levine, 2000	
Ruiz- Porras, 2007	

#### رابعاً: تجربة المملكة الأردنية الهاشمية/مستوى التركيز لدى القطاع المصرفي وأثره على الاستقرار المالي

بلغت موجودات البنوك المرخصة في الأردن في نهاية عام 2018 ما قيمته 48.6 مليار دينار أردني، مشكلة ما نسبته 161.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 165.5 في المائة لعام 2017، حيث يحتل الأردن مرتبة متوسطة تقريباً بين الدول العربية التي تمت المقارنة بها (شكل 1).

شكل 1: موجودات القطاع المصرفي لعدد من الدول العربية (2018) (% من الناتج المحلي الإجمالي)



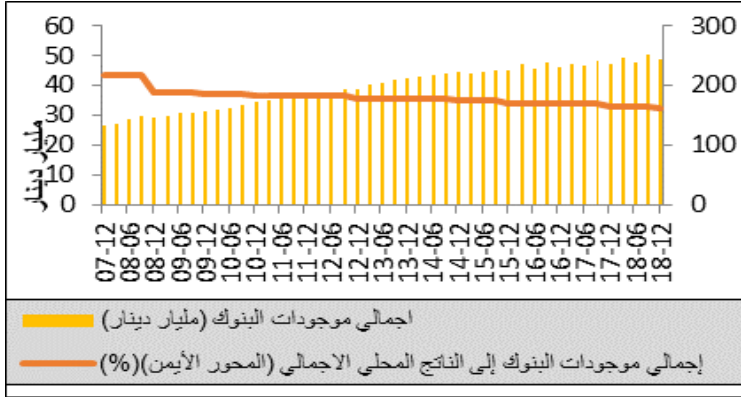
المصدر: البنوك المركزية للدول المعنية  
\*البيانات تعود لعام 2017

بالرغم من ارتفاع نسبة الموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، إلا أنها أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة (2007-2018)، حيث بلغت 161.9 في المائة في نهاية عام 2018، مقابل 217.2 في المائة في نهاية عام 2007،

(تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)

يعود السبب الرئيس لتناقص هذه النسبة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من نمو موجودات البنوك (شكل 2).

شكل 2: تطور موجودات البنوك العاملة في الأردن ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (2007-2018)

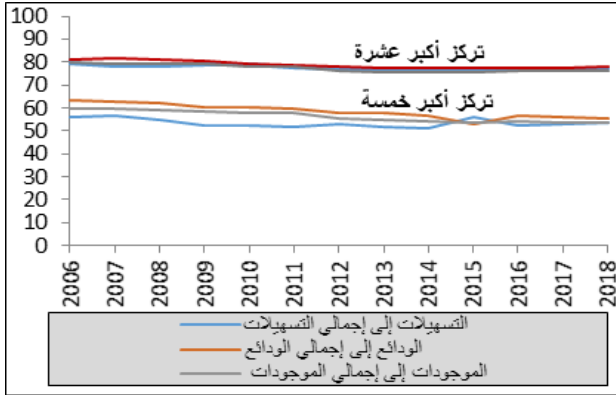


المصدر: البنك المركزي الأردني.

فيما يخص الحصة السوقية للبنوك (التركز)، فقد شكلت موجودات أكبر خمسة بنوك من أصل 24 بنكاً ما نسبته 53.6 في المائة من إجمالي موجودات البنوك المرخصة، بينما شكلت موجودات أكبر عشرة بنوك ما نسبته 76.2 في المائة وذلك في نهاية عام 2018، جدير بالذكر أن الحصة السوقية لأكبر خمسة وعشرة بنوك في انخفاض مستمر، إذ بلغت في نهاية عام 2006 ما نسبته 59.6 في المائة لأكبر خمسة بنوك، و79.9 في المائة لأكبر عشرة بنوك، بالتالي فإن هنالك انخفاضاً في نسبة التركيز لدى البنوك المرخصة في الأردن (شكل 3).

أثر التركيز في القطاع المصرفي على الاستقرار المالي  
(تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)

شكل 3 : نسبة التركيز في قطاع البنوك العاملة في الأردن (2006 - 2018) (%)

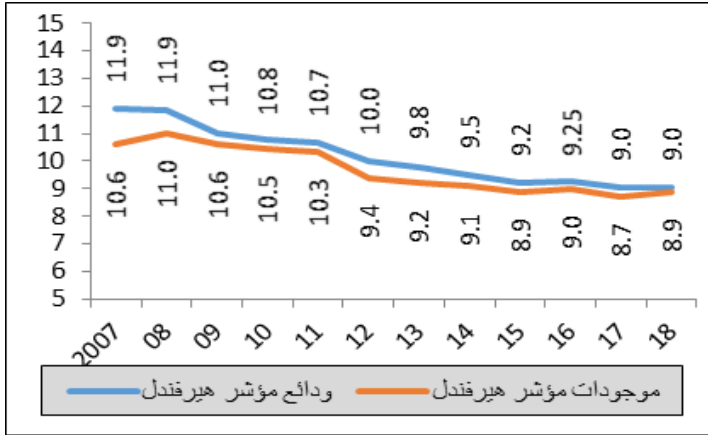


المصدر: البنك المركزي الأردني.

فيما يخص المنافسة وبناءً على مؤشر هيرفندل (Herfindahl Index) لموجودات القطاع المصرفي، فقد كان هناك تحسن في الوضع التنافسي لقطاع البنوك في الأردن، حيث بلغت قيمة المؤشر 10.6 في المائة في نهاية عام 2007، وأصبحت 8.9 في المائة في نهاية عام 2018، يعود السبب الرئيس في تحسن مؤشر التنافسية المستمر إلى قيام البنوك بتطوير أعمالها ومنتجاتها لزيادة قدرتها التنافسية، إضافة إلى زيادة عدد البنوك بعد دخول ثلاثة بنوك جديدة في عام 2009. جدير بالذكر أن انخفاض التركيز وارتفاع مستوى التنافسية في القطاع المصرفي الأردني له انعكاسات إيجابية على الاستقرار المالي في الأردن (شكل 4).



شكل 4: مؤشر هيرفندل لموجودات وودائع قطاع البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة  
(%) 2018-2007



المصدر: البنك المركزي الأردني.

#### خامساً: منهجية الدراسة

تهدف الدراسة إلى اختبار أثر التركيز في القطاع المصرفي الأردني على الاستقرار المالي في المملكة، حيث شملت الدراسة بيانات (25) بنكاً ضمن الفترة (2006-2016). كما تم استخدام متغيرات اقتصادية ضابطة وبتنفيذ أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (EGLS)، لدراسة تأثير المتغير التابع [Z-score] الذي يستخدم كمقياس يعبر عن استقرار البنك] بالمتغير المستقل وهو مؤشر هيرفندل هيرشمان (HHI) – الذي يقيس قيمة التركيز من الأصول في سوق البنوك.

(تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)

في هذا الإطار، تم الاعتماد في دراسة العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الأردن على مجموعة من المتغيرات تنقسم إلى:

- متغير تابع يعبر عن الاستقرار المالي، تم قياسه باستخدام العلامة المعيارية "Z-Score"، الذي يقيس احتمالية فشل البنوك، ويستخدم غالباً في معظم الدراسات لتقييم استقرار بنك معين وكذلك القطاع المصرفي ككل، منوهين إلى وجود علاقة سلبية واضحة بين "Z-Score" واحتمالية إفسار البنوك > كلما زادت قيمة "Z-Score" كلما قل احتمال إفسار البنك وبالتالي زاد الاستقرار المالي.

يتم احتساب Z-score باستخدام المعادلة التالية:

$$Z\text{-Score}_i = [(ROA_i + (E/TA_i)] / \sigma(ROA_i)$$

حيث أن:

ROA: تمثل العائد على الموجودات.

E/TA: حقوق المساهمين إلى الموجودات.

$\sigma(ROA)$ : الانحراف المعياري للعائد على الموجودات.

$i$ : تمثل البنك الواحد.

- متغير مستقل يعبر عن التركيز في القطاع المصرفي، حيث تم استخدام مؤشر هرفندال لقياسه (HHI). يتم إيجاده من خلال احتساب مربع الحصة السوقية للبنك من إجمالي موجودات البنوك، وفق المعادلة التالية:

$$H = \sum_{i=1}^n \left( \frac{X_i}{\sum_{i=1}^n (X_i)} \right)^2$$

حيث أن:

H: تمثل مؤشر Herfindahl.

n: تمثل عدد البنوك.

$X_i$ : تمثل إجمالي موجودات البنك .

i: تمثل البنك الواحد.

- متغيرات مستقلة أخرى، تعتبر كمحددات لأداء البنوك، تم استخدام (العائد على الموجودات للبنك (ROA)، نسبة الديون غير العاملة لدى البنك (NPL)، إجمالي موجودات البنك (TA)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP).

في هذا الإطار، تم تحليل العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي واستقرار القطاع المصرفي الأردني، بالاعتماد على البيانات المجمعة (Panel Data) للبنوك الأردنية للأعوام (2006-2016)، بمجموع مشاهدات بلغ (275) مشاهدة، باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Panel EGLS) (Cross-section weights)، وفق النموذج القياسي التالي:

$$Z\text{-score}_{it} = \alpha + \beta_1(HHI_{it}) + \beta_2(ROA_{it}) + \beta_3(NPL_{it}) + \beta_4 \log(TA_{it}) + \beta_5(RGDP_{it}) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

Z-score: المؤشر الذي تم استخدامه لقياس استقرار القطاع المصرفي.

HHI: مؤشر هرفندال لقياس تركيز القطاع المصرفي.

ROA: العائد على موجودات البنك.

NPL: نسبة الديون غير العاملة لدى البنك.

RGDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

TA: إجمالي موجودات البنك.

$\alpha$ : المقطع الثابت في النموذج.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$ : تمثل معاملات الانحدار.

$\varepsilon$ : تمثل الخطأ العشوائي.

$i$ : تمثل البنك الواحد.

$t$ : تمثل السنة الواحدة.

بناءً على التقديرات الإحصائية التي تم إجرائها، هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين تركيز القطاع المصرفي ممثلاً بالمتغير (HHI) وبين استقرار القطاع المصرفي ممثلاً بالمتغير Z-score ، أي أن زيادة التركيز في القطاع المصرفي الأردني يساهم في خفض العلامة المعيارية للبنوك الأردنية، والتي تشير إلى استقرار مالي أقل. بالتالي فإن السوق المصرفي الأردني يتبع الفرضية الثانية التي تدعم أن زيادة مستوى التركيز في القطاع المصرفي يضعف الاستقرار المالي (Concentration-Fragility).

أما علاقة استقرار القطاع المصرفي في الأردن مع المتغيرات الأخرى المستخدمة في الدراسة، فقد جاءت عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية مع نسبة

(تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)

الديون غير العاملة، بحيث كلما زادت نسبة الديون غير العاملة كلما قل مستوى الاستقرار المالي، هناك كذلك علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، بحيث كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي كلما زاد مستوى الاستقرار المالي. كما أن هناك كذلك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية مع العائد على الموجودات وإجمالي الموجودات، ذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$Z\text{-score}_{it} = 0.24 - 2.12(HHI_{it}) + 3.12(ROA_{it}) - 0.003(NPL_{it}) + 0.04 \log(TA_{it}) + 1.03(RGDP_{it})$$

الجدول التالي يبين نتائج التحليل الاقتصادي القياسي للنموذج أعلاه:

نتائج التحليل الاقتصادي القياسي، المتغير التابع Z-Score		
T-Statistic	المعامل	المتغير
4.8	*0.24	C
-1.8	*-2.12	HHI
4.8	*3.12	ROA
-2.3	*-0.003	NPL
2.12	*0.046	log (TA)
1.2	1.03	RGDP
	93.8%	معامل التحديد (R <sup>2</sup> )
	93.1%	معامل (Adjusted R <sup>2</sup> )

(\*): معنوية إحصائية على مستوى ثقة 95%

إن نتائج الدراسة في الأردن، تتوافق مع الدراسات التي وجدت أن المستويات العالية من التركيز في القطاع المصرفي يكون لها أثر سلبي على الظروف التنافسية، مما يؤدي إلى هشاشة وضعف الاستقرار المالي، وهذا ينطبق مع دراسات سابقة عديدة مثل دراسة (Uhde and Heimeshoff, 2009)، التي بحثت في العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي والاستقرار المالي في

(تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)

الإتحاد الأوروبي، حيث خلصت إلى أن زيادة تركيز القطاع المصرفي له تأثير سلبي على السلامة المالية للبنوك الأوروبية.

كما أثبتت العديد من الدراسات أن الإطار التنظيمي والرقابي المناسب والفعال يساعد في التخفيف من الآثار السلبية المحتملة للمنافسة الخطرة على الاستقرار المالي، وبالتالي فإن انخفاض التركيز وزيادة مستوى التنافسية بين البنوك مع وجود إطار تنظيمي ورقابي مناسب يعزز الاستقرار المالي.

**سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:**

أظهرت نتائج الدراسة بأن انخفاض التركيز وزيادة مستوى التنافسية في القطاع المصرفي، يعزز من الاستقرار المالي في المملكة الأردنية الهاشمية. في ضوء أن مستوى التركيز في القطاع المصرفي في الأردن في تراجع مستمر، فإنه من المتوقع أن يكون لهذا التراجع وزيادة مستوى التنافسية أثر إيجابي على تعزيز الاستقرار المالي، مع ضرورة الاستمرار باتباع سياسة رقابية حصيفة، للحيلولة دون تأثير زيادة المنافسة على زيادة رغبة القطاع المصرفي في تحمل المزيد من المخاطر.

بمعنى آخر، إن النتائج التي تم التوصل إليها تدحض فرضية (التركز/الاستقرار). بالتالي، فإن السوق المصرفي الأردني يتبع الفرضية الثانية، التي تدعم أن زيادة مستوى التركيز في القطاع المصرفي يضعف الاستقرار المالي (التركز/الضعف).

في ضوء ما تقدم، توصي الدراسة بما يلي:

1- قيام الدول العربية بإعداد دراسات مماثلة على القطاع المصرفي لديها، لمعرفة العلاقة بين التركيز في القطاع المصرفي ومستوى الاستقرار المالي في الدولة.

2- تعزيز السياسات الاحترازية الكلية، وتوسيع نطاق استخدام الأدوات الاحترازية المتعلقة بنسب القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتلك المتعلقة بمعالجة نسب التركيز القطاعي للانتماء المقدم من القطاع المصرفي، إضافة إلى تعزيز الإجراءات الاحترازية المتعلقة بالبنوك ذات الأهمية النظامية.

### قائمة المصادر والمراجع:

الفيومي، نضال أحمد، وشيرين عواد، (2003) "العلاقة بين تركيز السوق وأداء البنوك في الأردن- دراسة تطبيقية"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات العدد 18 (4) 258-241.

Allen, F., and D. Gale, (2004), "Competition and financial stability". *Journal of Money, Credit and Banking* 36(3): 433-80.

Beck, T., Demirguc-Kunt, A. and Levine, R. (2003). *Bank Concentration and Crises*. World Bank Working Paper.

Berger, A. N. and Hannan, T. H. (1989). The Price-Concentration Relationship in Banking. *Review of Economics and Statistics*, 71, 291- 299.

Boot and Greenbaum, 1993; Besanko and Takor, 1993; Hellman et al., 2000; Allen and Gale, 2000; Matutes and Vives, 2000.

Cuestas, J. C., Y. Lucotte and N. Reigl, (2017). *Banking sector concentration, competition and financial stability: The case of the Baltic countries*. Eesti Pank Working Paper 7/2107.



Jansen, D. and Haan. J. (2003). Increasing Concentration in European Banking: a macro-level analysis, Research Memorandum Working Paper no, (743/0323). Netherlands Central Bank, Research Department.

Jeon, Y, and Miller, S. (2002). Bank Concentration and Performance. Department of Economics Working Paper. University of Connecticut.

Smirlock, M. (1985). Evidence on the (Non) Relationship between Concentration and Profitability in Banking. Journal of Money, Credit and Banking, 17(1), 69-83.

Pietro Calice Leone Leonida, (2018) Concentration in the Banking Sector and Financial Stability New Evidence, Policy Research Working Paper 8615, world banking group.

أثر التركيز في القطاع المصرفي على الاستقرار المالي  
(تجربة المملكة الأردنية الهاشمية)

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: [centralmail@amfad.org.ae](mailto:centralmail@amfad.org.ae)

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>



<http://www.amf.org.ae>

